وثيقة الشروط المرجعية لاختيار خبير إعداد الخطة الاستراتيجية (2026-2028) والخطة التشغيلية (2026) للمجلس الاقتصادي التنموي المحلي - محافظة تعز

صادر عن: اللجنة التوجيهية المؤقتة، المجلس الاقتصادي التنموي المحلي (LEDC) في محافظة تعز
الموضوع: الشروط المرجعية لاختيار خبير إعداد الخطة الاستراتيجية (2026-2028) والخطة التشغيلية (2026) للمجلس الاقتصادي التنموي المحلي - محافظة تعز

الخلفية

شهدت محافظة تعز خلال العقد الأخير تحديات معقدة وعميقة الأثر، حيث أدى النزاع المسلح المستمر منذ عام 2015 إلى تراجع حاد في النشاط الاقتصادي وتعطل مؤسسات الدولة وتدهور الخدمات الأساسية. فقد انعكس ذلك في ضعف بيئة الأعمال، وانكماش الأسواق المحلية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، خصوصاً بين الشباب والنساء.
وعلى الرغم من هذه الظروف الصعبة، احتفظت تعز بإرث اقتصادي وتجاري مهم جعلها تاريخياً مركزاً اقتصادياً رئيسياً في اليمن، بما تمتلكه من قطاع خاص نشط يمتد من التجارة والصناعة إلى الزراعة والخدمات. وقد أظهر هذا القطاع مرونة كبيرة خلال الأزمة، حيث استمر في لعب دور محوري في توفير السلع والخدمات وفرص العمل، مما ساعد على حماية النسيج الاقتصادي والاجتماعي من الانهيار الكامل.
في الوقت ذاته، برز دور منظمات المجتمع المدني في تقديم مبادرات إنسانية وتنموية، واستهداف الفئات الأكثر تضرراً، والمساهمة في تعزيز التماسك المجتمعي. أما على صعيد الحكومة المركزية، فقد سعت وزارة الإدارة المحلية ومكاتبها في تعز إلى إعادة تفعيل العمل المؤسسي وتحفيز الاستثمار، لكنها واجهت تحديات كبيرة مرتبطة بالانقسام السياسي وشح الموارد.
من جانب آخر، لعب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) وشركاء دوليون آخرون دوراً داعماً من خلال تنفيذ برامج لتعزيز المرونة المؤسسية والاقتصادية، وتعزيز سبل العيش، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبناء قدرات المؤسسات المحلية، بما يساهم في إرساء أسس أولية للتعافي الاقتصادي.
كل هذه العوامل أبرزت الحاجة إلى إنشاء إطار مؤسسي محلي جامع يضمن تنسيق الجهود وتوحيد الرؤى بين الفاعلين الاقتصاديين (القطاع العام، القطاع الخاص، المجتمع المدني، والمؤسسات المالية)، ويُوجّه الطاقات نحو مسار تنموي مستدام يعيد لتعز دورها الحيوي في الاقتصاد الوطني.
وانطلاقاً من هذه الحاجة، أصدر محافظ محافظة تعز بتاريخ 27يوليو 2025 القرار الخاص بإنشاء المجلس الاقتصادي التنموي المحلي (LEDC) ليكون منصة رسمية للتخطيط

الاقتصادي التشاركي، وضمان مشاركة كافة الأطراف المعنية في صياغة وتنفيذ الرؤى والسياسات الاقتصادية للمحافظة.
وفي هذه المرحلة التأسيسية، يعمل مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، على تقديم الدعم الفني للمجلس لإعداد خطة استراتيجية متكاملة 2026 - 2028، ترتكز على المشاركة الواسعة، وتترجم أولويات تعز الاقتصادية إلى أهداف ونتائج قابلة للقياس، وبحيث تتضمن الخطة نظرية تغيير واضحة ونتائج بمؤشرات أداء وخطوط أساس وأهداف مرحلية وإدماج مبادئ الحوكمة المتمثلة في الشفافية والمساءلة وتضارب المصالح والشمول، وبما يضمن اتساق الرؤية والرسالة مع أدوار المجلس وشراكاته مع القطاع الخاص والسلطة المحلية والمجتمع المدني.
كما سيتم إعداد خطة تنفيذية للسنة الأولى " خطة أنشطة 2026م، المشتقة من الاستراتيجية، عبر تفصيل المبادرات ذات الأولوية إلى أنشطة محددة ومخرجات وبرنامج زمني ومسئوليات وآليات متابعة وتقييم.

المقدمة

إن إنشاء المجلس الاقتصادي التنموي المحلي بمحافظة تعز يمثل خطوة استراتيجية نحو تعزيز العمل المؤسسي والتنموي المشترك في المحافظة، من خلال إيجاد منصة دائمة للحوار وصنع القرار الاقتصادي. فالمجلس يجمع تحت مظلته القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، بما يضمن صياغة سياسات اقتصادية أكثر شمولاً وارتباطاً بالواقع المحلي.
يهدف المجلس إلى أن يكون المحرك الرئيس لعملية التعافي الاقتصادي في تعز، عبر وضع استراتيجيات تنموية محلية متكاملة، وتعبئة الموارد، وتحفيز الاستثمارات، وخلق فرص عمل جديدة، خصوصاً للشباب والنساء، بما يسهم في خفض معدلات البطالة والفقر وتعزيز التماسك الاجتماعي.
ولا يقتصر دور المجلس على الجانب الاقتصادي فحسب، بل يمتد ليكون أداة لتفعيل الشفافية والمساءلة وضمان أن تكون القرارات التنموية مبنية على احتياجات مجتمعية حقيقية، وبما يرسخ مبادئ الحكم الرشيد على المستوى المحلي، وذلك من خلال تقديم الرؤى والتصورات والشراكة الفاعلة في صناعة القرار الاقتصادي والتنموي في المحافظة.
كما يشكل المجلس إطاراً تنسيقياً بين السلطة المحلية والشركاء الدوليين، وعلى رأسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي(UNDP) ، لضمان تكامل التدخلات التنموية وعدم تكرارها وتعظيم أثرها.
إن تأسيس المجلس يجسد قناعة راسخة لدى قيادة السلطة المحلية بأهمية الشراكة التشاركية متعددة الأطراف كمدخل رئيسي لتحقيق التنمية المستدامة. وهو بذلك يُعد حجر الزاوية في إعادة بناء دور تعز كمركز اقتصادي محوري في اليمن، وركيزة أساسية في مسار التعافي الوطني الشامل.
ويمثل إعداد خطة استراتيجية للمجلس الاقتصادي التنموي في تعز أداة مهمة لتوحيد الرؤية والقرار بحيث يصبح المجلس محرك فعلي للتنمية في المحافظة ونموذج يتم العمل على منواله في محافظات أخرى.
لذا فإن الاستراتيجية التي سنعمل علها ستضع إطاراً منطقياً من المدخلات إلى الأثر يربط بين أولويات تعز الاقتصادية المستخلصة من نقاشات ودراسات تشخيصية سابقة، ومشاورات بين كل أطراف المصلحة، وقدرات المجلس وشراكاته، ويحدد النتائج المتوقعة خلال عامي الخطة، وبحيث تتضمن مؤشرات قابلة للقياس وآليات حوكمة وشفافية.

سوف يستند إعداد الاستراتيجية إلى أفضل الممارسات التي طبقتها مجالس تنموية ناجحة حول العالم بحيث تضع مؤشرات واضحة للمسئوليات وتعزز ثقة الشركاء وتقلل من الازدواجية في مقاربة الملف التنموي في المحافظة.
وبالنسبة للخطة التنمية للسنة الأولى والتي ستنبثق من الخطة فهي تمثل نموذج عملي لتطبيق ما تضمنته الخطة الاستراتيجية لسنة واحدة، وبحيث يتم تحديد أنشطة محددة، تتضمن الأنشطة المسئوليات والموارد المطلوبة، ومؤشرات القياس.
ويمثل العمل على الخطة الاستراتيجية وخطة التنفيذ السنوية ترجمة مبكرة لأهمية المجلس وفاعليته من خلال إحداث تغيير ملموس في بيئة الأعمال وتمكين للمنشئات الصغيرة والمتوسطة وتحريك فرص الاستثمار في المحافظة
وبهذه الثنائية المتكاملة–استراتيجية موجهة وخطة تنفيذية سنوية–يصبح المجلس أكثر قدرة على تحقيق أثر سريع ومستدام، ومواءمة موارده مع تطلعات المجتمع والقطاع الخاص والسلطة المحلية.

الهدف العام :

إعداد وتنفيذ **خطة استراتيجية متكاملة للمجلس الاقتصادي التنموي في تعز 2026- 2028** وخطة تشغيلية مفصلة لعام 2026، تُبنى على أدلة وتشخيص سياقي ومشاركة واسعة لأصحاب المصلحة، وبحيث تعمل على تحسين مناخ الأعمال، وتحفيز الاستثمار المحلي، وتمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وذلك من خلال ترسيخ مبادئ حوكمة مؤسسية شفافة وآليات متابعة وتعلّم قابلة للقياس.

الأهداف الخاصة :
تتمثل الأهداف الخاصة بالتالي :

1 - الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية :
- تتضمن صياغة رسالة تعرف دور المجلس باعتباره شريك في صناعة السياسات ومحفز للاستثمار وتحريك عجلة التنمية في المحافظة.
- صياغة 3-4 أهداف استراتيجية واضحة ومحددة بحلول 2028م، منها على سبيل المثال تحسين إجراءات الأعمال، تحفيز الاستثمار، بناء اقتصاد معرفي،

2 - تشخيص للبيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالتشاور مع كافة أصحاب المصلحة : SWOT/PESTLE

3 - بناء نظرية التغيير واعتماد إطار نتائج بحيث تتضمن المدخلات والأنشطة والمخرجات والنتائج والأثر واعتماد إطار نتائج يضم المدخلات والمخرجات مع خط أساس وأهداف سنوية ووسائل تحقق.

4 - وضع خطة تنفيذية سنوية مشتقة من الاستراتيجية تتضمن: الأنشطة، المخرجات، المسؤوليات، الجدول، الموارد، المخاطر، وقنوات الإفصاح.

5 - خطة شراكات وتحالفات مع كافة شركاء التنمية على المستوى المحلي والوطني والمنظمات والدول المانحة.

6 - تعزيز الاستدامة المالية والتمويلات التنموية للمجلس طوير إطار استدامة مالية يضمن تنويع مصادر التمويل وتبني آليات تمويل ذاتي مبتكرة وشراكات

تمويلية طويلة الأمد، بما يحقق الاستقلال المالي والقدرة التشغيلية للمجلس على المدى المتوسط والبعيد

7 -بناء خطة اتصال ومناصرة بحيث تتضمن رسائل للجمهور، والمستهدفين .

نطاق العمل

سيكلَّف الخبير المختار بتنفيذ مهمة إعداد الخطة الاستراتيجية للمجلس الاقتصادي التنموي المحلي (LEDC) في محافظة تعز. تتضمن المهمة العمل على عدة مسارات مترابطة، تشمل البحث، التحليل، التشاور، والصياغة النهائية، وفقًا للمعايير الدولية في مجال الحوكمة المؤسسية وبما يتلاءم مع السياق المحلي.

سيقوم الخبير بالعمل على الإجابة على هذه التساؤلات للوصول إلى تحقيق الأهداف المحددة كأهداف خاصة وفي إطار الهدف العام من المهمة، وهي كالتالي :

- **الرؤية والرسالة والأهداف الاستراتيجية :**

- ما الرؤية في جملة مركزة قابلة للتقييم نوعيًا بعد عامين؟
- ما الرسالة التي تصف دور المجلس كمُمكّن سياسات ومحفّز للاستثمار ومحرك للتنمية؟
- ما هي 3-4 أهداف استراتيجية للمجلس الاقتصادي، ما تعريف كل هدف، ولماذا هو أولوية، وما النتيجة المتوقعة بنهاية العامين؟

- **التشخص والتحليل السياقي وإشراك أصحاب المصلحة :**

- ما هي مؤشرات الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والحوكمي في تعز "خط أساس ومصدر تحقق لكل مؤشر".
- ما هي أكبر عوائق بيئة الأعمال القابلة للمعالجة على المستوى المحلي، زمن، تكلفة إجراءات، شفافية، بنية " يتم ترتيبها حسب الأثر وإمكانية التنفيذ؟
- ما هي طبيعة العلاقة المشتركة بين السلطة المحلية والقطاع الخاص فيما يتعلق بجوانب التنمية والاستثمار، ما هي الأرضية المشتركة التي سيتم البناء عليها لترجمة الشراكة إلى واقع؟ ما هي أدوار المجلس كرافعة لتحسين بيئة الأعمال وتحفيز الاستثمارات ؟
- ما هي أبرز الفرص الاستثمارية السريعة والمتوسطة الأثر "قطاعات وسلاسل قيمة ".
- ما هي القوانين والسياسات واللوائح لكافة أطراف التنمية وهامش الإصلاحات المطلوبة.
- ما أهم أصحاب المصلحة الرئيسية في المحافظة وماهي خطة إشراكهم للانخراط في هذه الجهود؟
- ما هي الافتراضات والقيود " الوضع الأمني، التمويل، القدرات ، الإرادة السياسية " التي قد تؤثر على التنفيذ.

- **نظرية التغيير:**
  - ما هي النتائج المتوسطة (Outcomes) المتوقعة خلال عامين لكل هدف استراتيجي؟
  - ما هي سلسلة السببية: مدخلات - أنشطة - مخرجات - نتائج - أثر لكل محور أو برنامج؟
  - ما هي المحفزات وعوامل التكيف؟
  - ما هي المخاطر الأعلى احتمالًا وأثرًا، وما استراتيجية الاستجابة، سواء من خلال "تجنب، تخفيف، نقل، قبول ".

- **إطار النتائج ومؤشرات الأداء :**
  - ما هي البرامج ذات الأولوية، وما هي مخرجات كل برنامج وما هي النتائج لكل هدف؟
  - ما هو خط الأساس وأهداف المجلس لكل مؤشر، وما مصدر التحقق؟
  - معايير جودة المؤشر (تعريف واضح، منهجية قياس، كلفة جمع معقولة، إمكانية التحقق المستقل)؟

- **تصميم البرامج أو المحاور:**
  - لماذا تم اختيار هذا البرنامج أما مشكلة/فرصة البرنامج والأثر المتوقع؟
  - ما هو نموذج التدخل لكل برنامج " جمهور مستهدف، أنشطة أساسية، معايير اختيار المستفيدين، منتج نهائي لكل نشاط".

- خطة الأنشطة للسنة الأولى :
  - ما هي 3-5 أولويات ذات أثر سريع وما أثر كل أولوية وكيف سيقاس؟
  - ما هو الإصلاح الإجرائي المحلي الأعلى عائدًا الذي سينفذ خلال العام 2026 " تعريف الاجراء، قياس قبل وبعد؟
  - ما هي الأنشطة التفصيلية لكل أولوية وما هي المخرجات المحددة لكل نشاط؟
  - ما هو الجدول الزمني لتنفيذ تلك الأنشطة، والموارد البشرية، اللوجستية "

- الشركاء وخطة المناصرة :
  - من هم الشركاء ذو القيمة المضافة، وما هي طبيعة الشراكات التي سيتم إبرامها للتنفيذ؟
  - ما هي الرسائل الأساسية لكل جمهور.
- المخرجات المطلوبة :

1 - وثيقة الاستراتيجية للسنتين: وبحيث تتضمن رؤية ورسالة وأهداف ومحاور/برامج، إطار نتائج ومؤشرات ومخاطر وشراكات، واتصال، وموارد واستدامة وخطة شراكات وتمويلات.

2 - خطة الأنشطة الأولى : خطة عمل مفصلة لسنة 2026م.

المخرجات المتوقعة

يُتوقع من الخبير أن يقدم حزمة متكاملة لا تقتصر على صياغة وثائق، بل تؤسِّس لإطارٍ مؤسسي راسخ قائم على الحوكمة والشراكة والقياس، بما يضمن استدامة أثر المجلس الاقتصادي التنموي المحلي في تعز.

1 - **وثيقة الاستراتيجية 2026- 2028:**

تتضمن الاستراتيجية رؤية ورسالة وقيم و3-4 أهداف استراتيجية، محاور/برامج التدخل، نظرية التغيير، موائمة مع أولويات تعز وخطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

2 - **خط الأنشطة للسنة الأولى 2026م:**

تتضمن خطة عمل تفصيلية تحتوى الأنشطة والمخرجات، مصفوفة متكاملة بالمسئوليات والموارد المطلوبة.

3 - **إطار النتائج ومؤشرات الأداء KPIs:**

يتضمن مصفوفة المخرجات والنتائج بخط أسياسي وأهداف سنوية ووسائل تحقق .

4 - **خطة الشراكات :**

تتضمن الشركاء المحليين والوطنيين والدوليين ، وبحيث تتضمن الأدوار، تبادل البيانات، المؤشرات المشتركة.

5 - **خطة التواصل والمناصرة:**

منهجية التواصل مع الجمهور، الرسائل الموجهة للمستفيدين، سياسة النشر للتقدم في الخطة وأنشطة المجلس عموما.

6 - **تقرير نهائي استشاري:**

يوثق المنهجية المتبعة، العمليات التشاورية مع أصحاب المصلحة، التحديات التي تمت مواجهتها، والدروس المستفادة. سيساعد هذا التقرير في بناء ذاكرة مؤسسية للمجلس يمكن الاستفادة منها في المستقبل.

المدة الزمنية

الفترة الزمنية (الايام)	الأنشطة	المخرجات	ملاحظات
3-1	• اجتماع افتتاحي لتوضيح نطاق المهمة وتوقعات المخرجات. • جمع الوثائق المرجعية المحلية : قرارات المحافظ، القوانين ذات الصلة، وثائق المجلس المختلفة، خطة التنمية	خطة عمل مفصلة متفق عليها	
7-4	التحليل المكتبي والدراسة المرجعية : • مراجعة الخطط والاولويات التي تم العمل عليها سابقا في المحافظة. • دراسة نماذج دولية وإقليمية لمجالس اقتصادية وتنموية " المغرب، تونس، لبنان، الاتحاد الأوروبي"	مذكرة تحليل مرجعي	
12-8	• إجراء مشاورات ومقابلات مع ممثلي الحكومة المحلية، القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني المنخرطين في المجلس.	تقرير استشاري أولي يلخص آراء ومقترحات أصحاب المصلحة.	
16-13	صياغة أولية: • إعداد مسودة للاستراتيجية 2025-2028	المسودة الأولية للخطة الاستراتيجية	
20-17	• إعداد الخطة التنفيذية لعام 2026م • إعداد إطار النتائج والمؤشرات • إعداد خطة التواصل والمناصرة.	مسودة أولية من الخطة، واطار النتائج، والمؤشرات، وخطة التواصل، والمناصرة.	
23-21	• عرض المسودات على اللجنة التوجيهية وأعضاء المجلس • استيعاب الملاحظات والتوصيات. • تعديل المسودات وفقًا للنقاش.	نسخة منقحة من المسودات التي تم إعدادها	
29-27	الصياغة النهائية والتدقيق : • دمج جميع الملاحظات. • مراجعة شاملة للاستراتيجية، والخطة والوثائق الداعمة لها.	النسخة النهائية الجاهزة للاعتماد.	
30	التسليم الختامي : • تقديم التقرير النهائي الذي يوثق المنهجية، نتائج المشاورات، والدروس المستفادة.	التقرير النهائي + النسخ النهائية من كافة المخرجات.	

	• تسليم جميع الوثائق النهائية للمجلس.		

المؤهلات المطلوبة

يُشترط في الخبير الذي سيتولى تنفيذ هذه المهمة أن تتوفر فيه المؤهلات والخبرات التالية:

1. **المؤهل الأكاديمي:**
   - درجة الماجستير كحد أدنى في الإدارة، الاقتصاد، التنمية الاقتصادية، التخطيط، أو أي مجال ذي صلة.
2. **الخبرة العملية:**
   - خبرة مثبتة لا تقل عن **7-10 سنوات** في الاستراتيجيات التنموية ونهج الإدارة المبني على النتائج.
   - خبرة مثبته في تطبق الإدارة المبنية على النتائج، ونظريات التغيير ،وصياغة المؤشرات، والنتائج.
   - خبرة مثبتة في إدارة عمليات تشاركية وتيسير ورش عمل تضم أطرافًا متعددة (القطاع العام، الخاص، المجتمع المدني)
3. **المعرفة بالسياق المحلي والدولي:**
   - معرفة جيدة بالإطار التنظيمي السياسي وقانون السلطة المحلية واللوائح ذات الصلة.
   - إلمام بالمعايير والممارسات الدولية المعمول بها في بناء الحوكمة المؤسسية.
4. **المهارات الفنية:**
   - مهارات عالية في صياغة الخطط والاستراتيجيات التنموية، مع التركيز على المخرجات والنتائج والمؤشرات .
   - قدرة على تشخيص البيئة المحلية والخروج بأهم الأولويات ووضع مسار محدد للتغير.
5. **المهارات التشاورية والاتصالية:**
   - قدرة مثبتة على إدارة النقاشات التشاورية وتيسير الحوارات مع مختلف أصحاب المصلحة.
   - مهارات تواصل ممتازة باللغتين العربية والإنجليزية كتابة ونطقًا.
   - قدرة على تبسيط المفاهيم المعقدة وصياغتها بشكل مفهوم للأطراف المحلية.
6. **إضافات :**
   - خبرة سابقة في العمل مع منظمات دولية.
   - معرفة بمنهجيات وضع الاستراتيجيات والخطط التنموية.

تقديم المقترحات

1. **الموعد النهائي وقناة الإرسال**
   - يُقدَّم المقترح **الكترونيًا عبر البريد الالكتروني التالي:** mohahmd.ye@semcyemen.org
   - **الموعد النهائي للاستلام: 15 اكتوبر 2025**، الساعة **11:59مساءً** بتوقيت اليمن.
   - تُرفَق جميع الوثائق في ملفات بصيغة PDFويفضل ملف منفصل للعرض الفني وآخر للمالي.
   - **لن** تُقبل المقترحات المتأخرة أو المرسلة عبر القنوات غير المذكورة.
2. **هيكل المقترح ومحتوياته الإلزامية**

أ .**خطاب تغطية (Cover Letter)** موقّع من المفوض بالتعاقد، يقرّ بصحة المعلومات والالتزام بالشروط المرجعية.

ب .**الملف الفني (Technical Proposal)** ويشمل:

- **منهجية العمل** المفصلة لتطوير استراتيجية المجلس الاقتصادي المحلي وخطة الأنشطة.
- **خطة العمل** والجدول الزمني التفصيلي (Workplan & Timeline) موضّحًا المراحل، الأنشطة، المسؤوليات، ومخرجات كل مرحلة.
- **فهم السياق (Contextualization)** يبيّن الإلمام بالإطار القانوني والمؤسسي في اليمن وتعز، مع **إحالات إلى نماذج/معايير دولية** سيُستفاد منها.
- **ضمان الجودة وإدارة المخاطر**:خطة موجزة لتخفيف المخاطر (تشريعية/تشغيلية/محلية) وآلية مراجعة داخلية للمخرجات.
- **عينات أعمال سابقة/مراجع** ذات صلة (روابط أو ملخصات لمشاريع مماثلة، إن توفرت).
- **السير الذاتية** للخبير الرئيسي وأي خبراء مساعدين (حديثة، لا تتجاوز 3 صفحات لكل سيرة، مع أبرز الإنجازات ذات الصلة).

ج .**الملف المالي (Financial Proposal)** منفصل عن الفني، ويشمل:

- عدد الأيام المقترحة
- معدل الأجر اليومي
- التكلفة الإجمالية بالدولار الأمريكي (USD) شاملة جميع الرسوم والضرائب والتكاليف النثرية/اللوجستية.
- شروط الدفع المتفق عليها وفقاً لوثيقة (TOR)، بحيث يتم السداد على ثلاث دفعات: 30% + 30% + 40%.

3. **متطلبات التنسيق والشكل**

- اللغة: **العربية** ويُفضّل إرفاق ملخص تنفيذي بالإنجليزية من صفحة واحدة.
- الخط والحجم المقترح: 11-12، تباعد أسطر 1.15-1.5.
- **تسمية الملفات:**
  - _Tech_LEDC-Taizاسم-المتقدم.pdf.

- _Fin_LEDC-Taizاسم-المتقدم.pdf

4. **صحة العطاء والأهلية**

- يظل المقترح **ساري المفعول لمدة 90 يومًا** من تاريخ الإغلاق.
- يقرّ المتقدم بخلوّه من أي حالة **تعارض مصالح** أو **إدراج على قوائم حظر/عقوبات** ذات صلة.
- يُسمح بـ **الشراكات/التحالفات** (Consortia) أو **الاستعانة بمتعاقدين فرعيين** بشرط الإفصاح عنهم وأدوارهم والتزاماتهم في المقترح الفني والمالي.

5. **طلبات التوضيح (Q&A)**

- ترسل الاستفسارات إلى البريد أعلاه قبل **5 أيام** من الموعد النهائي.
- يتم الاجابة على الاستفسارات بشكل كتابي على نفس البريد؛ وقد تُعمّم ردود التوضيح غير الحساسة على جميع السائلين لضمان تكافؤ المعلومات.

6. **المعايير الأخلاقية وحماية البيانات**

- يلتزم المتقدمون بمعايير **النزاهة ومكافحة الفساد**، وحماية البيانات والسرية، واستخدام البيانات للأغراض المتفق عليها فقط.
- تُعتبر جميع الوثائق والمخرجات **ملكية فكرية** للمجلس الاقتصادي المحلي التنموي (LEDC) في محافظة تعز.

7. **أسس الرفض وعدم الإلزام**

- تحتفظ الجهة المُعلِنة بحق قبول/رفض أي مقترح كليًا أو جزئيًا دون إبداء الأسباب، وعدم التعاقد في حال عدم استيفاء العروض للمعايير الدنيا.
- قد يُطلب تقديم **إيضاحات/عرض تقديمي** قصير للعرض الفني بعد الإغلاق وقبل الترسية.

معايير الاختيار

سيتم تقييم للعروض المقدمة بحيث يتم النظر في الجودة والكفاءة المالية وبالاعتماد على ثلاثة محاور أساسية موزعة كالتالي :

1- الملف الشخصي والخبرة العملية للخبير (بنسبة 35%).

سيتم تقييم هذا المحور وفقًا للمعايير الفرعية التالية:

- **المؤهلات الأكاديمية (5%):** مدى ملاءمة الدرجة العلمية للمجال (الإدارة، الاقتصاد، القانون، التنمية المؤسسية أو ما يعادلها).
- **سنوات الخبرة العملية (10%):** خبرة مثبتة لا تقل عن 7-10 سنوات في العمل على الاستراتيجيات وخطط التنمية.
- **الخبرة المتخصصة (10%):** خبرة عملية في تصميم الاستراتيجيات وخطط العمل التنفيذية، ومؤشرات الأداء.
- **المعرفة بالسياق المحلي (5%):** إلمام بالأنظمة والقوانين المحلية في اليمن، مع القدرة على مواءمة أفضل الممارسات الدولية مع الخصوصية المحلية.

- **الأعمال السابقة (5%):** جودة ونوعية الأعمال أو الاستشارات المشابهة المنجزة سابقًا، وتوصيات العملاء السابقين إن وُجدت.

2- العرض الفني: 35%

سيتم تقييم العرض الفني بناءً على ما يلي:

- المنهجية المقترحة : 10%، وضوح وعمق المنهجية في استراتيجية المجلس والخطة التنفيذية السنوية.
- خطة العمل والجدول الزمني (10%): مدى وضوح الأنشطة، تسلسلها المنطقي، وواقعيتها بالنسبة للمدة الزمنية (30 يومًا.
- آلية التشاور والشمولية (7%): مقترحات الخبير لضمان إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك النساء والشباب والفئات المهمشة.
- ابتكار وإبداع (5%): وجود حلول أو ممارسات مبتكرة مستفادة من تجارب إقليمية ودولية مشابهة.
- جودة العرض الفني (3%): التنظيم، الوضوح، التماسك، والقدرة على إيصال الفكرة بشكل مهني.

3- العرض المالي (30%):

سيتم تقييم العرض المالي وفقًا للمعايير التالية:

- شفافية وتفصيل التكاليف (10%): وضوح مكونات العرض المالي (عدد الأيام، معدل الأجر اليومي، التكاليف الأخرى إن وُجدت).
- مدى التناسب والمعقولية (10%): تناسب التكلفة مع حجم العمل والمخرجات المتوقعة، وتوافقها مع الأسعار السائدة في السوق/المجتمع الدولي.
- القيمة مقابل المال (10%): تحقيق التوازن بين الجودة المتوقعة والتكلفة المقترحة، بحيث يُمنح الأفضلية للعروض التي تقدم جودة عالية بتكلفة معقولة.

ملاحظات تنظيمية:

- لن يُنظر في أي عرض لا يتضمن كل الأجزاء المطلوبة: العرض الفني، العرض المالي، والسير الذاتية.
- التقييم سيتم عبر لجنة تتكون من ممثلين عن المركز ومثل عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لضمان الحياد والشفافية.
- قد يُطلب من المرشحين المؤهلين إدراج مقابلة أو عرض تقديمي قصير (Presentation)للدفاع عن منهجيتهم، وذلك قبل الاختيار النهائي.

الشخص المرجعي

لجميع الاستفسارات والمراسلات المتعلقة بهذه المهمة، يُرجى التواصل مع:

محمد إسماعيل
المدير التنفيذي - مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي(SEMC)

البريد الإلكتروني: mohahmd@semcyemen.org

- يُعتبر السيد محمد إسماعيل هو نقطة الاتصال الرسمية الوحيدة لهذه المهمة.
- أي استفسارات أو طلبات توضيح يجب أن تُوجَّه عبر البريد الإلكتروني أعلاه وفي المدة المحددة ضمن هذه الشروط المرجعية.
- لضمان مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص، قد تُعمم الردود على الاستفسارات " بعد تنقيحها من أي معلومات خاصة" على جميع المتقدمين.

تعديل الشروط المرجعية

يحتفظ مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي(SEMC) ، بصفته الجهة المُعلِنة، بالحق في تعديل أو تحديث هذه الشروط المرجعية في أي وقت خلال فترة الإعلان أو التنفيذ، وبما يتماشى مع مصلحة المهمة وظروف التنفيذ العملية. ويتم ذلك وفق الضوابط التالية:

- أي تعديل جوهري أو تحديث يتم إبلاغ جميع المتقدمين/المتعاقدين المحتملين به خطيًا عبر البريد الإلكتروني أو من خلال إعلان رسمي، وذلك لضمان مبدأ الشفافية وتكافؤ الفرص.
- في حال ترتب على التعديلات تغييرات في نطاق العمل أو المخرجات أو الجدول الزمني، سيتم تحديد فترة زمنية إضافية مناسبة لتمكين المتقدمين من مواءمة مقترحاتهم مع التعديلات.
- التعديلات التي تُجرى بعد توقيع العقد يجب أن تتم بموجب ملحق تعاقد، يوقعه الطرفان (المركز والخبير)، ويصبح جزءًا لا يتجزأ من العقد.
- لا يجوز أن تُستخدم التعديلات للإخلال بمبدأ المنافسة العادلة أو المعاملة المتساوية بين المتقدمين.

قبول ورفض العروض

يحتفظ مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي(SEMC) ، بصفته الجهة المُعلِنة، بالحق الكامل في قبول أو رفض أي عرض، كليًا أو جزئيًا، دون أن يترتب على ذلك أي التزام تجاه المتقدمين.
ويُمارس هذا الحق استنادًا إلى المعايير التالية:

- الالتزام بالمعايير الشكلية والجوهرية :لن يتم النظر في أي عرض لا يستوفي الشروط المرجعية (TOR) أو يفتقر إلى أحد المكونات الأساسية المطلوبة " العرض الفني، العرض المالي، السير الذاتية ".
- الشفافية والعدالة :تلتزم الجهة المعلنة بضمان المعاملة المتساوية لجميع المتقدمين، بحيث يتم تقييم العروض حصريًا على أساس المعايير المحددة في هذه الوثيقة، دون أي محاباة أو تمييز.
- رفض العروض غير المكتملة، أو تلك التي تحتوي على معلومات مضللة أو غير دقيقة، أو يتعارض مع مبادئ النزاهة والشفافية.

- الاستبعاد بسبب تضارب المصالح :أي عرض يثبت وجود تضارب مصالح صريح أو محتمل لدى مقدمه سيتم استبعاده فورًا، وفقًا لأفضل الممارسات الدولية في الحوكمة المؤسسية.
- عدم الالتزام بالسعر الأقل: لا يلتزم المركز بقبول العرض الأقل سعرًا، إذ سيتم اعتماد مبدأ أفضل قيمة مقابل الما(، الذي يجمع بين الجودة الفنية والجدوى المالية.
- حق الإلغاء أو إعادة الطرح: يحتفظ المركز بحق إلغاء الدعوة الحالية أو إعادة طرحها في حال عدم استلام عروض كافية أو مناسبة، أو إذا تغيرت الظروف بما يؤثر على نطاق المهمة أو أولوياتها.

الملكية الفكرية

تُعتبر جميع المواد والوثائق والمخرجات التي يقوم الخبير بإعدادها في إطار هذه المهمة - بما في ذلك الخطة الاستراتيجية للمجلس والخطة التنفيذية السنوية والوثائق الأخرى المطلوبة- ملكية فكرية حصرية للمجلس الاقتصادي التنموي المحلي في محافظة تعز ومركز الدراسات والإعلام الاقتصادي (SEMC) بصفته الجهة المنفذة.

ولا يحق للخبير استخدام هذه المخرجات، أو نشرها، أو إعادة إنتاجها، أو مشاركتها مع أي طرف ثالث، كليًا أو جزئيًا، إلا بعد الحصول على موافقة خطية مسبقة من المركز. ويشمل ذلك كافة أشكال الاستخدام، سواء كانت ورقية أو إلكترونية أو رقمية أو عبر المنصات الإعلامية.

ويقر الخبير بأن نقل حقوق الملكية الفكرية يشمل حق المجلس في تعديل أو ترجمة أو إعادة إصدار هذه الوثائق بما يخدم أهدافه المؤسسية والتنموية، دون قيود زمنية أو جغرافية. كما يتعهد الخبير بالحفاظ على سرية البيانات والمعلومات التي يتم الحصول عليها أثناء تنفيذ المهمة، وعدم استغلالها لأي غرض شخصي أو تجاري.

شروط الدفع

- سيتم التعاقد مع الخبير بموجب عقد فردي يحدد نطاق العمل، المخرجات، وجدول الدفع.
- يتم صرف الدفعات على أساس تحقيق المخرجات (Output-based payments) وليس على أساس الوقت فقط، وبما يضمن التزام الخبير بجودة العمل والجدول الزمني المحدد.

هيكل الدفعات:

1. الدفعة الأولى - 30% من إجمالي العقد
   - تُصرف بعد توقيع العقد مباشرة واستلام خطة العمل التفصيلية والجدول الزمني.
   - تهدف هذه الدفعة إلى تمكين الخبير من بدء المهمة وتغطية تكاليف التحضير.
2. الدفعة الثانية - 30% من إجمالي العقد

- تُصرف بعد تسليم المسودات الأولية للخطة الاستراتيجية للمجلس والخطة التنفيذية السنوية ومناقشتها مع اللجنة التوجيهية واستيعاب الملاحظات الأساسية.
- يشترط لصرف هذه الدفعة أن تقدم المسودات بجودة مهنية كافية وتكون قابلة للتطوير نحو الصياغة النهائية.

3. الدفعة الثالثة - 40% من إجمالي العقد

- تُصرف بعد الانتهاء من جميع الأعمال المتفق عليها، وتقديم النسخة النهائية المعتمدة من الخطة الاستراتيجية للمجلس والخطة التنفيذية السنوية إلى جانب التقرير الختامي.
- لن تُصرف هذه الدفعة إلا بعد اعتماد المخرجات رسميًا من اللجنة التوجيهية للمجلس الاقتصادي التنموي المحلي (LEDC) في محافظة تعز.

شروط إضافية:

- يتم الدفع عبر تحويل مصرفي إلى الحساب المحدد من قبل الخبير، بالعملة المتفق عليها الدولار الأمريكي.
- يجب أن تكون جميع الفواتير/طلبات الدفع مصحوبة بـ محضر استلام أو إشعار قبول صادر عن مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي.
- في حال التأخير أو القصور في إنجاز المخرجات وفق المواصفات، يحق للمركز تعليق أو تأجيل صرف الدفعة إلى حين استيفاء الشروط المرجعية) .
- لا يُسمح بدفعات مقدمة إضافية أو طلب تعديلات مالية بعد توقيع العقد إلا بموجب ملحق تعاقدي يتم الاتفاق عليه كتابيًا من الطرفين.
- يلتزم الخبير بكافة الضرائب والرسوم المستحقة بموجب القوانين المحلية والدولية، ويجب أن تكون جميع الأسعار الواردة في العرض المالي شاملة لهذه الالتزامات.

مؤشرات الأداء والتقييم

سيتم تقييم أداء الخبير على أساس مبدأ الدفع مقابل النتائج، وبما يعكس الالتزام بالشروط المرجعية، الجودة الفنية، والمشاركة التشاركية.
ويُستند التقييم إلى معايير كمية ونوعية على النحو التالي:

1- **الالتزام بالجدول الزمن: 20%**

- تسليم جميع المخرجات ضمن الإطار الزمني المحدد 30 يومًا.
- الالتزام بالمواعيد المرحلية (خطة العمل، المسودات الأولية، ورشة العمل، النسخة النهائية).
- القدرة على إدارة الوقت بكفاءة ومعالجة أي تأخيرات محتملة من خلال خطط بديلة .

2- **جودة المخرجات ومدى مطابقتها للشروط المرجعية: 40%**

- وضوح ودقة الخطة الاستراتيجية والخطة التشغيلية ومدى انسجامها مع مبادئ الحوكمة الرشيدة (الشفافية، المساءلة، النزاهة، تضارب المصالح).
- اتساق الوثائق مع السياق المحلي (تعز واليمن) مع تضمين أفضل الممارسات الدولية والإقليمية.
- وضوح التوصيف الوظيفي وآليات اتخاذ القرار والعضوية والتدوير.
- إنتاج مخرجات ذات قيمة مضافة وقابلة للتنفيذ، وليست مجرد نصوص نظرية.
- خلو المخرجات من الأخطاء الشكلية واللغوية والتنظيمية.

3- مستوى المشاركة والشمولية في عملية الإعداد : 20%

- اعتماد منهجية تشاركية في إعداد الوثائق من خلال مقابلات، واستشارات مع أصحاب المصلحة.
- ضمان إشراك الفئات المستهدفة كافة، بما في ذلك القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، مع مراعاة التوازن الجندري وإشراك الشباب والفئات المهمشة.
- توثيق مساهمات الأطراف المحلية في عملية الإعداد ودمج ملاحظاتهم في المسودات النهائية.

4- رضا اللجنة التوجيهية والمجلس الاقتصادي المحلي: 20%

- مستوى قبول واعتماد اللجنة التوجيهية والمجلس للمخرجات المقدمة.
- تقييم نوعي من قبل اللجنة الفنية حول مهنية الخبير، أسلوبه في إدارة النقاشات التشاورية، وقدرته على التفاعل مع الملاحظات.
- مرونة الخبير في إدخال التعديلات المطلوبة دون الإخلال بجودة أو اتساق المخرجات.

آلية التقييم

- يتم التقييم عبر لجنة تقييم فنية مستقلة مكونة من ممثلين عن المجلس الاقتصادي المحلي، مركز الدراسات والإعلام الاقتصادي، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في اليمن (UNDP).